# دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية

* أ. عواطف امحمد منصور ** أ. هاجر امحمد منصور

**المستخلص:** إذا كانت المصالحة الوطنية هي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام، إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع، وتأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته.

ذلك أن العدالة الانتقالية هي مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان، بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان. ومن الضروري بمكان أن ننظر إلى العدالة الانتقالية باعتبارها مجرد أداة واحدة من العديد من الأدوات التي تحقق العدالة والأمن. كما أن استخدام اليات العدالة الانتقالية يجب أن يوضع ضمن السياق الأكبر للوصول الى مصالحة وطنية حقيقية.

إن ترسيخ دعائم السيادة القوية للقانون هو في الأصل عمل سياسي، وهو ما يعني وجود رغبة مجتمعية في تحقيق المصالحة الوطنية، من خلال المشاركة الفعالة في حوار وطني شامل من كافة أفراد المجتمع دون اقصاء أو تهميش لأي طرف كان، وصولاً الى تحقيق التوزان بين العدالة والأمن، مع عدم الإغفال أن تحديد الرؤية المشتركة للدولة والاتفاق حولها يستغرق وقتا كما تتطلب عملية الوصول الى هذه الرؤية التصدي للقضايا الصعبة مثل قضية الهوية الوطنية بل كثيرا ما يتطلب مواجهة تاريخ مشوب بالعنف ومظاهر الظلم.

لذلك فإن دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية يتم من خلال دورهم في مؤسسات إدارة العدالة (وزارة العدل، وزارة الداخلية)، وانخراطهم ضمن الجهات الفاعلة(نقابة المحامين، نقابة المستشارين القانونيين..) ومساهمتهم في الدعوة إلى حوار وطني شامل يوفر وسيلة لمختلف أطراف الصراع لمناقشة القضايا الحساسة، كما يؤمن بيئة تُحدث حلولا ممكنة مشتركة ومستدامة، وهو ما يؤدي إلى تدعيم نظام عدالة فعال يسهم في دعم سيادة قانون قوية تضمن نشر ثقافة المصالحة الوطنية من خلال مساندتها ورعايتها من ادارة العدالة، وإلى تعزيز حقوق الانسان الأساسية لجميع الأفراد، بما في ذلك الضحايا والمتهمين وتوفير سبل سلمية للتعامل مع المظالم ومحاسبة جميع الأفراد عن الضرر الذي يلحقونه بالأخرين. وعن طريق ايجاد آليات المشاركة بين الدولة والمجتمع لتحقيق المصالحة الوطنية.

## المقدمة

عرفت الكثير من الدول خاصة تلك التي شهدت صراعات داخلية مسلحة ومنها ليبيا مصطلح المصالحة الوطنية، ذلك أنها ترى فيها السبيل الوحيد لخروجها من الصراع وتحقيق الاستقرار، كما أنها تعود بالفائدة على المجتمع.

إن الطريق إلى المصالحة الوطنية يتطلب ترسيخ سيادة القانون، حيث يتساوى كافة المواطنين أمام القانون؛ ولا يجوز لعوامل مثل الثروة، والجهوية والأصل العرقي أن تقوض هذه المساواة، كما يتمتع كافة المواطنين بإمكانية الوصول إلى آليات العدالة الفاعلة، وتحظى حقوق المواطنين بحماية القانون وتطبيقه. وكذلك محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وإنصاف الضحايا، وإصلاح المؤسسات لمنع تكرار الانتهاكات وهو ما يحتاج إلى حوار وطني شامل، بمعنى أن تعمل

* مدير المكتب القانوني لدى مصلحة التخطيط العمراني الزاوية، وأستاذ متعاون مع كلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال جامعة الزاوية awatefm935@gmail.com

** مساعد محاضر قسم الاعلام، جامعة الزاوية

العدالة الانتقالية والحوار الوطني جنباً إلى جنب لتوفير الوسائل اللازمة من أجل تحقيق مصالحة وطنية تتوافق عليها الأطراف المعنية كافة.

ويمكن أن يتطلع القانونيين بدور مهم في ذلك من خلالالمساعدة في تعزيز وإرساء نظام عدالة فعال، وفي تعزيز آليات المشاركة بين الدولة والمجتمع للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة.

1- **أهمية الدارسة:** يكتسي موضوع المصالحة الوطنية في ليبيا أهمية بالغة خاصة عند الحديث عنه كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويكمن دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية من موقعهم القانوني والحقوقي سواء كانوا ضمن مؤسسات العدالة أو ضمن الجهات الفاعلة.

2- **منهجية البحث:** تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين تحليل الوضع الحالي لتحقيق المصالحة الوطنية، ودراسة السياسات والاجراءات المتخذة لإنجاحها.

3- **خطة البحث:** سنقوم بدراسة دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية من خلال مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: العلاقة بين المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

المطلب الأول: دور سيادة القانون في ايجاد التوازن بين العدالة والأمن لتحقيق المصالحة الوطنية

المطلب الثاني: دور العدالة الانتقالية في تعزيز المصالحة الوطنية

المبحث الثاني: دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية

المطلب الأول: المساعدة في تعزيز وإرساء نظام عدالة فعال

المطلب الثاني: تعزيز آليات المشاركة بين الدولة والمجتمع للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة

## المبحث الأول

## العلاقة بين المصالحة الوطنية وسيادة القانون والعدالة الانتقالية

إن الطريق إلى المصالحة الوطنية يتطلب ترسيخ سيادة القانون تمهيدا لانطلاق الحوار الوطني الشامل، إذ أن المصالحة لا يمكن أن تتم وسط الفوضى لأن بناء الدولة وإرساء سيادة القانون هما شرطان أساسيان لعملية المصالحة الوطنية، وهو ما يساهم في تحقيق العدالة الانتقالية الشافية التي تودي إلى اكتشاف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين على الانتهاكات وإنصاف الضحايا، وإصلاح المؤسسات لمنع تكرار الانتهاكات؛ وفي نهاية المطاف تحقيق المصالحة الوطنية.

## المطلب الأول

## دور سيادة القانون في ايجاد التوازن بين العدالة والأمن لتحقيق المصالحة الوطنية

في حالات كثيرة، عندما تكون الدول خارجة لتوها من نزاع ما، يكون الدستور الجديد، أو المعدل، بمثابة تعبير عن القواعد، والرؤى المشتركة، والطموحات، التي اتفق عليها المجتمع، ومن الأهمية بمكان وضع رؤية خاصة بشأن سيادة القانون وذلك بناء على الحقائق التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، للبيئة الوطنية .

إن ترسيخ دعائم السيادة القوية للقانون هو في الأصل عمل سياسي يمس مصالح الدولة والمواطن على حد سواء، حيث أن الأفراد إذا ما تعرضوا إلى التهميش، وأعوزتهم سبل الوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية، وإذا ما عانوا من مظاهر عدم المساواة والظلم، الفعلية والمفترضة، فإن تقاعس الدولة ومؤسساتها عن حماية حقوق هؤلاء الناس، وعن منع التمييز فيما بينهم، وضمان المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، كل ذلك يمكن أن يكون محركا قويا لحالة عدم الاستقرار والنزاعات (مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون : استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن "، 2015).

إن دور سيادة القانون في ايجاد التوازن بين العدالة والأمن في إدارة النزاع، وتعزيز السلام وحماية حقوق الانسان، لتحقيق المصالحة الوطنية يتطلب توفر رغبة حقيقية لدى المسؤولين في السلطة وأفراد المجتمع،لفتح صفحة جديدة لملمة سنوات من الصراع والانقسام، حيث لا يمكن لنظام القوانين، بغض النظر عن هيكله، أن يساهم بفعالية في ترسيخ سيادة القانون إلا عندما تؤمن أغلبية أفراد المجتمع بالقوانين المتفق عليها، وتحترمها وتلتزم بها بشكل عام.ولكي يتسنى خلق ثقافة قائمة على سيادة القانون، ينبغي أن تُسن القوانين من خلال عملية شرعية تضمن تعبير القوانين عن القيم المشتركة، وتضمن تدعيمها وحمايتها، واحترامها، للحقوق الأساسية لجميع الأفراد، وفي المقابل فإن الاخفاق في توفير العدالة والأمن يمكن أن يؤدي إلى نشوء حالة من النزاع وعدم الاستقرار وبشكل خاص في الدول التي عانت من صراعات مسلحة داخلية كالحال في ليبيا. وأن معالجة هذه الإخفاقات يعد أمراً في غاية الأهمية لإعادة بناء المجتمع، وللعب دور في إقامة السلام والاستقرار في المستقبل ونجاح فرص الحوار والمصالحة الوطنية (البتك الدولي، 2011).

وتعد العلاقة بين العدالة والأمن مهمة لفهم أسباب التهديدات الداخلية والخارجية والتصدي لها. وإن العدالة والأمن هما بالفعل وجهان لعملة واحدة، فقوة مؤسسات العدالة وأنظمتها لها من الأهمية، فيما يتعلق بالحفاظ على استقرار

الدولة مثل ما للمؤسسات والأنظمة الأمنية. ولا يتأتى لسيادة القانون أن تترسخ إلا مع توفر هذين العنصرين معاً. بعبارة أخرى لا غنى عن العدالة والأمن لإفشاء السلام في المجتمع، ولايجوز معالجة أي منهمابمعزل تام عن الآخر، فنجاح أحدهما يعتمد على نجاح الآخر.

إن من شأن ثقافة السيادة القوية للقانون، ومن شأن المؤسسات والأنظمة والفاعلين الشرعيين والفاعلين، في مجالي العدالة والأمن، من شأن كل هذا أن يعزز قدرة المجتمع على التصدي للضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها. والتي يمكن أن تثير العنف وتهدد السلم والأمن.

## المطلب الثاني

## دور العدالة الانتقالية في تعزيز المصالحة الوطنية

قام مجلس حقوق الانسان في قراره 7/18، الذي أنشأ بموجبه ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والجبر وضمانات عدم تكرار، بإدراج تعزيز سيادة القانون باعتبار ذلك أحد أهداف تنفيذ نهج شامل للعدالة الانتقالية. وأكد المجلس في الفقرة الثانية عشرة من ديباجة ذلك القرار على أهمية: الأخذ بنهج شامل تُدمج فيه المجموعة الكاملة من التدابير القضائية وغير القضائية، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، المحاكمات الفردية، وإجراءات الجبر، والسعي إلى معرفة الحقيقة، والإصلاح المؤسسي، وضمان المساءلة، وخدمة العدالة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، وتعزيز التعافي والمصالحة الوطنية، وأنشاء رقابة مستقلة على النظام الأمني، واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون وفقاً للقانون الدولي لحقوق الانسان (الأمم المتخدة، 2012).

إن العدالة الانتقالية لا تحقق كامل قدرتها على الاسهام في تحقيق المصالحة إلا باعتماد نهج ينفد عناصرها الأربعة وهي ركائز العدالة الانتقالية (الحقيقة، والعدالة، والجبر، وضمانات عدم التكرار) وهي تدابير يمكن التنازل عن بعضها لفائدة البعض الآخر، أو اعتبار العدالة الانتقالية شكل خاص للعدالة، وعلى الخصوص أنها شكل لين للعدالة، وبالتالي يمكن مشاركة كافة أطياف المجتمع في تقرير شكلها في اطار حوار مجتمعي يفضي إلى مصالحة حقيقية شاملة.

إن مفهوم سيادة القانون الذي سعت هيئات العدالة الانتقالية إلى الاسهام فيه هو مفهوم عميق يربطها بحقوق الانسان، والحكم الرشيد والتنمية، ويؤكد اهميتها بالنسبة للسلاموالتماسك الاجتماعي،بما في ذلك التمييز على أي أساس من الأسس، وهو أمراً لا يمكن أن يتم دون حوار وطني شامل يجمع مختلف شرائح المجتمع دون اقصاء أو

تهميش، وذلك لوقف الاقتتال والانقسام الحاصل داخل المجتمع والبدء في بناء الدولة على أسس تحترم حقوق الانسان وكرامته (الأمم المتحدة، 2004)

## المبحث الثاني

## دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية

يكمن دورهم في تعزيز نظام عدالة فعال يساهم في نشر ثقافة سيادة القانون التي ترسخ مبدأ المصالحة الوطنية، انطلاقا من انخراطهم في مؤسسات العدالة والجهات الفاعلة ذات الصلة التي تستهدف عملية تقديم العدالة والأمن، دعما لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والمساعدة في تعزيز المشاركة بين الدولة والمجتمع للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة.

### المطلب الأول

### المساعدة في تعزيز وإرساء نظام عدالة فعال

من الضروري قبل الدخول في مصالحة وطنية شاملة أن يتم معالجة الظلم المفترض على الفئات المتضررة من جراء الصراع الداخلي، وخاصة عندما يصيب الضعف سيادة القانون ومؤسساتها، مثل السلطة القضائية، واجهزة إنفاد القانون، حيث تصبح الدولة، بفعل الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية لحساب طرف على الآخر، أكثر عرضة لأعمال العنف وعدم الاستقرار، وتزداد احتمالات الحرمان من الحقوق والحريات، في حال تم الاعتماد على عدالة تتخذشكل عمليات تطهير عقابية، دون اتخاذ تدابير موازية من شأنها أن تعالج الانقسامات وتشجع المصالحة، كالاعتراف بالحقيقة أو تعويض الضحايا (ميشيسلاف بي و ماريكيه، 2018).

لذلك فإن النظام الذي يوفر العدالة لجميع أفراد المجتمع جزء أساسي من ثقافة سيادة القانون. لكن لا يوجد نموذج مثالي لنظام العدالة يمكن تطبيقه لضمان ثقافة سيادة القانون ومن هنا يمكن القول أن لكل دولة نظام وطني يتيح للأفراد تسوية نزاعاتهم وللتعامل مع المظالم.

ونتيجة لذلك يطلع القانونيين بدور مهم في تقوية نظام عدالة فعال عن طريق اتباع نهج شامل يدمج فيه التدابير القضائية وغير القضائية، حيث ينظر إليه أفراد المجتمع على أنه شرعي وكذلك في الواقع يتحلى الأفراد العاملون فيه مثل القضاة وافراد الشرطة، والجهات الفاعلة الأخرى داخل إدارة العدالة. بالكفاءة والنزاهة والانصاف والاتاحة لجميع

الأفراد،وهو يضمن الاستقراربالنظر إلى الحقائق الاجتماعية والثقافية والسياسية في الدولة، وبالتالي يسهم في فتح حوار وطني يؤدي إلى مصالحة شاملة وعدالة انتقالية شافية تكرس لحماية وتعزيز الحقوق الأساسية لجميع الأفراد، بما في ذلك الضحايا والمتهمين وحماية ونشر ثقافة سيادة القانون ومساندتها وتعزيزها وتوفير سبل سلمية للتعامل مع المظالم وتوفير آلية محايدة وعادلة للتعامل مع الانتهاكات في المجتمع لتعزيز السلام والاستقرار في إطار مصالحة وطنية.

وهذا الدور للقانونيين له أهمية بالغة في وضع حد لانتهاكات حقوق الانسانوإرساء العدالة وسيادة القانون في حالة النزاع وما بعدالنزاع وكذلك، حيثما يكون ذلك ذا أهمية، وفي سياق العمليات الانتقالية والمصالحة مما يحقق نجاح عملية شاملة للتشاور الوطني مع المتضررين من انتهاكات حقوق الانسان، وخاصة الفئات المهمشة لأسباب سياسية أو اجتماعية – اقتصاديةوكذلك ضمان التصدي للتمييز والأسباب الجذرية للنزاع.

## المطلب الثاني

## تعزيز آليات المشاركة بين الدولة والمجتمع للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة

إن فكرة الحقوق والمسؤوليات المشتركة قد تشكل تحدياً في ليبيا باعتبارها قد خرجت من صراعات مسلحة،وهي في مرحلة إنهاء المرحلة الانتقالية الحالية وتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة وبناء الدولة، وفي هذه الفترة يسعى أفراد المجتمع إلىالمطالبة بحقوقهم وحرياتهم، كما أنهم قد يقاوموا محاولات الحد من هذه الحريات. بينما تشهد المؤسسات الأمنية في نفس الوقت تحولاً مؤسسياً كبيراً وقد تواجه عناءً كبيراً في التوصل إلى كيفية القيام بأدوارها كدعاة للحقوق والحريات (مكاي، نحو ثقافة سيادة " اسنكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن، 2015).

ومن هنا، يبرز دور القانونيين انطلاقا من دورهم في مؤسسات إدارة العدالة والجهات الفاعلة في تحقيق المصالحة الوطنية، وتقليص الفجوة بين الدولة ومواطنيها والتشجيع على بناء الحوار والثقة ودعم الدولة لوضع آليات تواصل مباشرة مع كافة مكونات المجتمع لتقريب وجهات النظر.

لذلك فإن شرعية مؤسسات العدالة، والمؤسسات الأمنية، وأنظمتها، وكذا الفاعلين فيها، لا تتبع فقط من القانون ولكن أيضا من ضمان تحلي العاملين في النظام بالنزاهة ، وبالقدرة على أداء مهامهم، وضمان تحملهم مسؤولية الأسلوب الذي يؤدون من خلاله في توفير العدالة، والخدمات الأمنية، للمواطنين. وينبغي أيضاً لهذه المؤسسات والأنظمة أن تعمل على نحو يتسم بالشفافية، ويعكس، ويعزز،قيم المجتمع ورؤيته حول سيادة القانون، وكذا يضمن

مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار المؤثرة على حياتهم، وفي ضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات لحقوقهم وجبر الضرر والانتصاف لهم.

حيث إن جميع الأفراد المجتمع متساوون ويتمتعون بسهولة الوصول إلى آليات فعالة وكفؤة لحل نزاعاتهم. وإن من شأن إقصاء فئات معينة من المجتمع على أي أساس تمييزي عن العمليات السياسية، وعن الحصول على الخدمات الأساسية، أو الفرص الاقتصادية، من شأن ذلك أن ينشئ أوضاعاً محفزة ومثيرة للنزاع، وإن حالات الإقصاء الاجتماعي، ومظاهر التفاوت في توزيع المزايا والسلطات، والتفاوت الاجتماعي، سواء أكان مفترضاً أو فعلياً، وكذا الإحساس بالظلم الذي تخلفه هذه الأوضاع، كل ذلك يشكل العوامل التي ينظر إليها باعتبارها مؤشرات محتملة لمظاهر التطرف العنف.

إن دور القانونيين في تعزيز الجهود المشتركة بين الدولة والمجتمع يساهم في ضمان نجاح المصالحات المحلية في ليبيا، من خلال وضع أسسوقواعد المصالحة الوطنية على أساس القانون والعدالة للجميع،مما يؤدي إلى نجاح مبادرات المصالحة، كما وأن انخراطهم في لجان وطنية للمصالحة له تأثير ايجابي نظرا لما يتمتعون به من القدرة على إدارة الحوار حيث لديهم مهارات الوساطة وبناء السلام وهو دور مهم يسهم في نجاح مشروع المصالحة الوطنية، وفي تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي. بالإضافة إلى عوامل أخرى تساهم في نجاحوتعزيز المصالحة على المستويين المحلي والوطني، وهي استقلالية أطراف الحوار عن أي تدخل خارجي (سليمان، المصالحات المحلية في ليبيا: تقييم غام، 2019) .

**الخاتمة**

يمكن ايجاز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها فيما يأتي:

**اولاً: النتائج**

1- خروج ليبيا من دوامة الصراعات والاقتتال التي وقعت فيها منذ العام 2011.

2- إعادة استتباب الامن والطمأنينة في نفوس الليبيين بعد سنوات من الحرب.

3- البدء في حوار شامل يضم كل الاطراف الليبية دون اقصاء أو تهميش لأي طرف كان لإعادة الثقة من جديد لليبيين لبناء دولة القانون والمؤسسات.

4- ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان التي حصلت خلال فترة الاقتتال الداخلي يستوجب على الليبيين فحص مؤسسات الدولة بشكل دقيق، وإجراء إصلاحات عميقة تخص احترام القانون.

5- تحتاج ليبيا إلى مصالحة تستندإلى الحقيقة والعدالة ومن شأن ذلك أن يوفر إطاراً لتسوية القضايا الأكثر خلافية، مما يؤدي إلى توقف الصراعات ومنع المزيد من الأعمال الانتقامية.

**ثانياً: التوصيات**

**1-** صياغة مشروع المصالحة الوطنية بطريقة تحترم سيادة القانون وتحقق العدالة للجميع.

2- ضمان مشاركة فاعلة لممثلين عن كافة أفراد المجتمع، وتوفير اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاكاً لحقوق الإنسان والإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في إهدار حقوق الأبرياء، ويتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية.

3- وضع حلول سلمية للمنازعات، على أن تكون هذه الحلول مُرضية لجميع الأطراف المتنازعة، وقادرةً على الوفاء بحاجاتهم الأساسية، والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية.

4- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها إرساء للعدالة، وفتح كل ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجدية للإنصاف والعقاب. وهذا يتطلب إنشاء لجان وطنية قانونية لتقصي الحقائق وإجراء محاكمات عادلة لمنتهكي القانون.

**Summary**: If national reconciliation is a form of transitional justice that is necessary to help society move from a divided past, to a future in which everyone shares, and establish society on the foundations of legal legitimacy, pluralism and democracy at the same time.

That is because transitional justice is an integrated course of mechanisms and means adopted to understand and address the past of human rights violations, by revealing their truth, holding accountable those responsible, reparation for victims and rehabilitation for them, in order to achieve national reconciliation, preserve and document collective memory, and establish guarantees of non-recurrence of violations, and the transition from a state of tyranny to A democratic system contributes to the consolidation of the human rights system. It is imperative that we view transitional justice as just one of the many tools that achieve justice and security. Also, the use of transitional justice mechanisms must be placed within the larger context of achieving genuine national reconciliation.

Consolidating the foundations of the strong rule of law is primarily a political act, which means that there is a societal desire to achieve national reconciliation, through the active participation in a comprehensive national dialogue from all members of society without exclusion or marginalization of any party, in order to achieve a balance between justice and security. , Noting that defining the common vision of the state and agreeing on it takes time, and the process of reaching this vision requires addressing difficult issues such as the issue of national identity, but often requires confronting a history tainted with violence and manifestations of injustice.

Therefore, the role of jurists in consolidating the principle of national reconciliation is through their role in the justice administration institutions (Ministry of Justice, Ministry of Interior), their involvement within the actors (Bar Association, Legal Advisers Syndicate...) and their contribution to calling for a comprehensive national dialogue that provides a means for various parties The conflict is to discuss sensitive issues, and it also secures an environment that creates possible joint and sustainable solutions, which leads to the consolidation of an effective justice system that contributes to supporting a strong rule of law that ensures the dissemination of a culture of national reconciliation through its support and sponsorship from the administration of justice, and to the promotion of basic human rights for all individuals, including This includes victims and defendants, providing peaceful ways to deal with grievances, and holding all individuals accountable for the harm they inflict on others. And by finding mechanisms of participation between the state and society to achieve national reconciliation.

## قائمة المراجع


1-سليمان، آمال، المصالحات المحلية في ليبيا: تقييم عام، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد14، ابريل 2019.

2- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: النزاع والأمن والتنمية، واشنطن، 2011.

3- تقرير الأمين العام، مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع، الفقرة 6، 2004/s/23/،616k أغسطس،2004.

4- مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة حول تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، الدورة السابعة والستون،13 سبتمبر2012.

5- ميشيسلاف بي. بودوسزينسكي، ماريكيه فيردا، الإقصاء السياسي والعدالة الانتقالية: دراسة حالة لليبيا، دراسة منشورة، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، قطر، 2018.

6-مكاي، ليان، نحو ثقافة سيادة القانون " استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، ط1، 2015.